J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (6): 3201 - 3215, 2005

GENDER EQUALITY AS ONE OF THE DEVELOPMENT GOALS IN THE THIRD CENTURY
A COMPARATIVE STUDY BETWEEN TOW SUBCULTURES IN KALYOUBIA AND NEW VALLEY GOVERNORATES

Brakat, M. M.; M. A. Yehia and Jassant I. Rehan
Rural Sociology and Agric. Extension Dept., Faculty of Agric., Ain Shams Univ., Cairo, Egypt.

المساواة في النوع الاجتماعي كأحد المرامي المرتبطة بأهداف التنمية في الألفية الثالثة (دراسة مقارنة بين ثقافتين فرعيتين بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد)

محمد محمود بركات، مجدي على يحيى، جاسنت إبراهيم ريحان
قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة.

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية التعرف علي درجة المساواة في النوع الاجتماعي في التعليم في ثقافتين فرعيتين بمصر أحدهما تمثلها محافظة القليوبية والأخرى تمثلها محافظة الوادي الجديد من خلال التعرف علي المستوي التعليمي للأبناء الذكور والإناث لعينة الدراسة بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد وأهم العوامل المؤثرة علي تلك الفجوة، وكذا التعرف علي اتجاه الأباء والأمهات نحو تعليم بناتهن بعينة الدراسة من جهة وبين محافظتي الدراسة من جهة ثانية، وتحديد فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات لعينة الدراسة (اتجاه الآباء – اتجاه الأمهات).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم سحب عينتين عشوائيتين من الأسر الريفية بقريتي "الأحراز" مركز شبين القناطر – محافظة القليوبية، وقرية "اللواء صبيح" مركز الفرافرة – محافظة الوادي الجديد. وقد بلغ قوام عينة الدراسة من قرية الإحراز ١٥٠ أسرة تمثل حوالي ٥,١% من إجمالي عدد الأسر بالقرية البالغ عددها ٢٩٤٧ أسرة طبقا لتقديرات عام ٢٠٠١، وبلغ قوام عينة الدراسة من قرية اللواء صبيح ١٣٥ أسرة تمثل حوالي ٢٨,٨% من إجمالي عدد الأسر بالقرية البالغ عددها ٤٦٨ أسرة طبقا لتقديرات عام ٢٠٠١.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فرق معنوي بين المستوي التعليمي للأبناء الذكور والأبناء الإناث في كل من قريتي الأحزاز واللواء صبيح بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد محل الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة ٣,٧٥، ٢,٤٨ علي الترتيب وهي معنوية علي المستوي الاحتمالي ٠,٠١ وللتعرف علي معنوية الفرق بين فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بتعليم الأبناء بالقريتين محل الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين حيث بلغت نسبة (F) المحسوبة ١,٨٤ وهي غير معنوية عند أي مستوي احتمالي.

ومن ثم يمكن القول أن فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم تعد من الظواهر العامة بالمجتمع المصري وأن اختلاف الخصوصية الثقافية لمجتمعي الدراسة لا يعتبر من العوامل المسئولة عن فجوة النوع الاجتماعي في التعليم.

المقدمة

تنبع أهمية إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في الساحات الاجتماعية لإدماج وإشراك المرأة في جهود وبرامج ومشروعات التنمية بصورة فعالة تضمن المساواة مع الرجل بهدف الاستفادة من الموارد المتاحة وصولا للرفاهية وتحقيق واستقلال الذات، فمن المعروف أن نسبة الأمية بين النساء في بعض الدول الأقل نموا تفوق نظيرتها بين الرجال بنسبة تصل إلى ٢٠%، كما أن الصفوف المدرسية المخصصة للأولاد تزيد عن تلك المخصصة للبنات، كذلك فإن بعض العادات والممارسات الاجتماعية تشجع علي تعظيم الرجل داخل الأسرة، بالإضافة إلى ذلك فإن حوالي ٩٠% من النساء في تلك البلدان الأقل نموا لا تتمتعن بدخل مالي خاص بهن لعدم وجود الوقت الكافي وعدم توافر الإمكانيات المشجعة لهن للمشاركة في العمل (UNIFEM, 2000).

ولقد حاولت الدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحسين أوضاع المرأة في كل المجالات ومساواتها بالرجل، فبالنسبة لفجوة التعليم يلاحظ تضاعف أعداد الإناث الملتحقات بالمدارس في الفئة العمرية (٦ – ١١ سنه) في جنوب أسيا والصحراء الأفريقية وشمال إفريقيا والشرق الأوسط عما كانت عليه خلال الفترة الماضية (World Bank, 2001, P3) ، حيث بلغت نسبة الملتحقات في دولة بنين ٣٤,١% بمتوسط فجوة نوعية تقدر بنحو ١٨% عام ١٩٩٦، أما نسبة الملتحقات في الهند فقد بلغت ٦١,٩% بمتوسط فجوة نوعية قدرها ١٤,٣% عام ١٩٩٣، وفي مصر بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم الأساسي عام ١٩٩٦ حوالي ٧٩,٢% بمتوسط فجوة نوعية قدرها ٩,٩% (Filmer, 1999, P. 2).

وفيما يتعلق بالفجوة النوعية بالتعليم الثانوي في الدول الفقيرة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بلغت ٥,٤% مقابل ١١,٦% للذكور الملتحقين بالتعليم الثانوي، أما في الدول الغنية فقد بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم الثانوي نحو ٥٠,٨% في مقابل ٥٧,٩% من الملتحقين بالتعليم الثانوي من الذكور. ومن ثم يمكن القول أن الفجوة النوعية تزداد اتساعا كلما زاد فقر الدولة (Dollar, 1999, P. 5).

وقد شهد مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٠ أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بمناسبة الألفية، والذي ألزم دولهم بشراكة عالمية للحد من الفقر، وتحسين الصحة، والعمل علي تحقيق السلام، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاستدامة البيئية. وبعد ذلك بفترة وجيزة اعتمد زعماء العالم مرة أخرى في المؤتمر الدولي المعنى بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في مارس ٢٠٠٢ وأرسوا إطاراً تاريخيا لشراكة إنمائية عالمية اتفقت فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية علي اتخاذ تدابير مشتركة للحد من الفقر، وفي موعد لاحق من العام نفسه اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا، حيث أعادت تأكيد الغايات باعتبارها أهدافا إنمائية ملزمة زمنيا للعالم. وعقب ذلك التاريخ قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار تقرير دولي عن مدى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية علي مستوي دول العالم، كما صدر في القاهرة التقرير القطري عن أهداف الألفية ومدى تحقيقها.

مشكلة الدراسة:

لعل من الضروري التأكيد علي تجريدية مفهوم " الفجوة النوعية " ذلك لأنه يعبر عن التفاوت القائم بين الذكور والإناث سواء كان هذا التفاوت في صالح الذكور أو الإناث. وإذا كان واقع الحال في مصر شأنها شأن غيرها من الدول النامية يشير إلى أن هذا المفهوم لازال حتى الآن في صالح الذكور فإنه يظل صالحا للتعامل مع احتمالات ظهور تفاوتات لصالح الإناث وهي احتمالات ليست مستبعدة في الأجل المنظور.

ولا ينفصل مفهوم " الفجوة النوعية " عن الهدف منه والذي يتمثل في رصد التفاوتات بين الذكور والإناث من أجل وضع السياسات وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء عليها. فإذا كان من الممكن رصد فجوات نوعية في الخصائص والقدرات المكتسبة فليس من الممكن القضاء علي هذه الفجوات دون أن يسبق ذلك رصد وإزالة عوامل تكوينها وبناء هذه الخصائص والقدرات والحفاظ عليها وتنميتها. وتتمثل عوامل تكوين الفجوات النوعية في: التعليم والتعلم والتدريب، التغذية والصحة، إتاحة فرص العمل بشروط جيدة ماديا وإنسانيا، فتح الأبواب للمشاركة في التمثيل النيابي وفي صنع واتخاذ القرارات. فليس من الغريب أن تستأثر هذه المجالات الأربعة بجل اهتمام أدبيات التنمية البشرية ودراسات النوع عندما يتعلق الأمر بالفجوات النوعية وسياسات وإجراءات القضاء عليها (UNIFEM, 2000).

وجدير بالذكر، أن توافر البيانات اللازمة لإجراء القياس الدقيق للفجوة النوعية سوف يكسب المفهوم درجة متزايدة من الموضوعية والصلاحية ويساعد في وضع وتنفيذ السياسات المناسبة والكفيلة بالقضاء عليها. فعلي سبيل المثال يصعب الحديث عن فجوة بين الذكور والإناث في التعليم دون أن يستند ذلك إلى مقياس موضوعي دقيق، ومن هنا تبدو أهمية توفير قواعد البيانات الدقيقة حتى يمكن قياس الفجوات النوعية ووضع السياسات الملائمة للقضاء عليها ومتابعة تنفيذ هذه السياسات ونتائجها.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مفهوم " الفجوة النوعية " يلقي الضوء علي واقع قائم دون العوامل التي أدت إلى صنع هذا الواقع، ومن ثم فإن اختيار وتصميم وتنفيذ السياسات المناسبة للقضاء علي الفجوات النوعية يستلزم تحليلا متعمقا للتعرف علي هذه العوامل والعلاقات البينية بينها وبين النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (UNIFEM, 2000) .

أهداف الدراسة:

يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين أحد المبادئ الأساسية التي أقرها مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٠ والذي أكد عليه المؤتمر الدولي المعنى بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في مارس ٢٠٠٢، والذي أعاد تأكيده مؤتمر القمة العالمي المعنى بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا في نفس العام واعتبرته هدفا إنمائيا ملزما زمنيا للعالم.

وإن كانت بعض المجتمعات تتشابه في كثير من السمات إلا أن ثقافة كل منها ككل ذات شخصية فريدة غير متكررة، وتعبر الثقافة عن تفرد واضح، إلا أنه لا توجد في العالم ثقافة تعتبر وحدة متكاملة في ذاتها، إذ أن كل ثقافة تستفيد من غيرها. وقد أصبح معروفا أن الاستعارة الثقافية والانتشار الثقافي ظاهرتان تميزان كل الثقافات. فالثقافة وحدة دينامية وظيفية، وأن السمات العديدة التي تتكون منها متساندة ولا تعمل أي سمة ثقافية منها مستقلة عن غيرها من سمات الثقافة بل تتأثر كل منها بأي تغير يطرأ علي أحد وجوه الثقافة (الجولاني، فادية، ١٩٨٤، ص٢٠) .

في ضوء ما سبق يمكن بلورة الهدف العام للدراسة في التعرف علي درجة المساواة في النوع الاجتماعي في التعليم في ثقافتين فرعيتين بمصر أحدهما تمثلها محافظة القليوبية والأخرى تمثلها محافظة الوادي الجديد. ومن هذا الهدف انعام تم اشتقاق مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

١ – التعرف علي المستوي التعليمي للأبناء الذكور والإناث لعينتي الدراسة بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد.

٢ – تحديد فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة وأهم العوامل المؤثرة عليها.

٣ – التعرف علي اتجاه الأباء والأمهات نحو تعليم بناتهن بعينة الدراسة من جهة وبين محافظتي الدراسة من جهة ثانية.

أولاً : الإطار النظري

تختلف رؤية المجتمع ومعتقداته ومبادئه وقيمه ومواقفه حول القضايا الحياتية من جيل إلى جيل من حيث تقبلها أو رفضها وفقا للعادات والتقاليد والأعراف السائدة، ومن ثم فإن تلك المواقف لا تتسم بالاستاتيكية بل إنها ديناميكية، ومن الضروري أن يمر المجتمع في حياته بمراحل من التحرك والتطور وإلا سوف يضمحل، وتختلف سرعة هذا التحرك من مجتمع لأخر أو داخل المجتمع نفسه وفقا للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع، لذلك فإنه من الضروري التعرض للتغير الاجتماعي الناتج عن عوامل متعددة خاصة بالتنمية وأدوار المرأة والرجل بها وذلك لارتباطه بأهمية دراسة النوع الاجتماعي (UNIFEM, 2001) .

وقد انعكست الطبيعة الجغرافية لمصر علي بناءها الثقافي مما أثمر ثقافة مصرية موحدة ومتواصلة في خطوطها العريضة ومن ثم يصعب التفريق الكامل بين ثقافة إقليم أو محافظة وإقليم أو محافظة أخرى إلا أن التسليم بوحدة الثقافة المصرية لا ينفي تفاوتا في درجاتها أو بعض عناصرها بين المجتمعات المحلية وبعضها مما يضفي خصوصية ثقافية لبعض المجتمعات المحلية.

فالثقافة هي معارف الأمة وأدابها وعاداتها وتقاليدها واتجاهاتها الروحية والفنية، والثقافة بهذا المعني تعبر عن أسلوب الحياة ونشاطها في بيئة اجتماعية بعينها ووسيلة هذا التعبير هي نطاق الثقافة من علوم وفنون وأداب ولغة وعقائد وعادات ودين وتقاليد وأفكار وأنظمة وأساليب في التربية والتعليم، أي كل ما يوجه سلوك الفرد والمجتمع وينظم علاقاته ويساعدهم علي التعبير عن حاجاتهم وآرائهم ورغباتهم.

وإذا كان علماء الثقافة يقرون بما يسمونه الاحتكاك الثقافي ويعتبرونه السبب الأول في تغير الثقافات وبخاصة ثقافة الشعوب المتأخرة والمتخلفة، فإن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ينتهجون نهجاً بنائيا في نظرتهم ودراستهم للمجتمع. فالاحتكاك والتفاعل لا يحدثان في واقع الأمر بين الثقافات وإنما بين الأفراد والجماعات داخل بناء اجتماعي محدد يمر أيضا بعملية تغير (أبو زيد، ١٩٦٥، ص ٢٧٤).

وقد أكدت مدرسة " راتزل " Ratzel علي مبدأ انتشار الثقافة، حيث ذهبوا إلى أن الانتشار هو هجرة العناصر أو السمات الخاصة بثقافة معينة إلى ثقافة أخرى وهو يتم بطريقتين إما عرضيا أو بطريقة موجهة، كما أنهم يؤكدون أن النمو الثقافي في حد ذاته ليس له وجودا إلا إذا حمله أشخاص وذلك لأنه عندما ينتقل الفرد من منطقة ثقافية إلى منطقة أخرى، تنتقل معه الأنماط الثقافية التي يحملها، ومما يدعم الانتشار الثقافي تقدم وسائل الاتصال الفكري وزيادة احتكاك وفاعلية حاملي الثقافة الخارجية.

ومما هو جدير بالذكر أن التغير الثقافي يرتبط بكل ما يحقق إشباع الحاجات الاجتماعية التي تختلف من جيل إلى جيل، ومن مجتمع إلى آخر، بهدف تعويض الاحتياجات التي لم تتمكن الحضارات من توفيرها لأعضائها في وقت معين والتي تدفع بالإنسان للبحث عن حلول لهذه المشكلات عن طريق استعارة أنماط من ثقافات أخرى تعوضه هذا القصور في حضارته. ومن ثم يكون التغير الثقافي تغيراً إنسانياً في وسيلته وخاصيته، إذ أن نشاط الإنسان يغير الثقافة كما يؤثر تغير الثقافة في طبيعة الإنسان. ولهذا يحاول الإنسان أن يغير من طباعه وأنماط سلوكه بما يتفق مع التغيرات التي تحدث في عناصر الثقافة (Nordskog, 1960, P. 94)

وقد أشار (Beals, 1965, P. 291) إلى أن التغير الثقافي يحدث في عدة حالات من بينها: عندما تستعير الثقافة عناصر ثقافية من مجتمعات مجاورة، وكذلك عندما تصبح العناصر الثقافية القائمة غير ملائمة لمتطلبات البيئة، الأمر الذي يجعل أعضاء الثقافة يتخلون عنها ويتبنون عناصر أخرى لتحل محلها.

وتختلف الأدوار الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، فإن ما يعتبره مجتمع أو ثقافة ما أدواراً نسائية ورجاليه قد تكون العكس في مجتمع أو ثقافة أخرى. وقد تتغير هذه القوالب في نفس المجتمع حسب الأجيال أو الطبقات الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي السائد. ومن ثم يمكن تصنيف النشاط البشري إلى قسمين: "عمل خاص بالمرأة " و " عمل خاص بالرجل " علي أنه تقسيم النوع الاجتماعي للعمل Gender Division of Labor وتتبع جميع المجتمعات هذا النوع من التقسيم بل أنه يمثل المبدأ الرئيسي لتنظيمها، إلا أن محتواه يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر (UNIFEM, 2001, PP. 30-32).

ويحدد المجتمع والثقافة أدوار النوع الاجتماعي لكل من النساء والرجال علي أساس مجموعة من القيم والضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة وقدراتهما واستعدادهما وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع. ومن الملاحظ أن هذا التوزيع لا يتسم بالجمود بل قد يكون للشخص الواحد العديد من الأدوار المقبولة، إلا أن إحداها قد يتغلب علي الأخرى حسب الظروف المحيطة مما يؤدي إلى اختلال التوازن بينها وهو ما ينتج عنه في الغالب التناقض والاصطدام بين الأدوار الخاصة بكل منهم. وتزداد حده التناقض في المجتمعات العربية حيث يعترف للمرأة بدورها الأسري فقط أي بدورها كزوجة وأم وربه منزل، بينما يتم تجاهل ما تقوم به من أعمال إنتاجية سواء داخل المنزل أو خارجه. ويشير " صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة " إلى ارتباط تلك الأدوار في المجتمعات التقليدية – ومن ضمنها العالم العربي – بأوضاع المرأة والرجل في هذه المجتمعات، ومن الأدوار المتعددة للمرأة (UNIFEM, 2001).

وقد بُذلت مؤخراً عديد من المحاولات للتوصل إلى أسس مصطلح فجوة النوع الاجتماعي Gender Gap التي تعمل علي إعاقة مسيرة التنمية وذلك عن طريق التمييز ضد الإناث في مناطق متفرقة من العالم من خلال عدم المساواة في توزيع الأدوار الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والعمل، .. بين الذكور والإناث. ومن ثم تعرف فجوة النوع الاجتماعي بأنها عدم تساوي الفرص بين الذكور والإناث اجتماعيا واقتصاديا وشرعيا، والبحث في الطرق المختلفة للوصول إلي المساواة في النوع الاجتماعي Gender Equality لدفع عجلة التنمية (World Bank, 2001, P. 2). كما يعرف "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" UNIFEM فجوة النوع الاجتماعي بأنها الفرق بين الأدوار الاجتماعية لكل من النوعين مع عدم التفرقة بين قدرة كل منهما علي القيام بكل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واتخاذ القرار (الجزيرى، ١٩٩٦، ص٣).

ومن ثم فإن تباين الخصائص البيولوجية بين الذكور والإناث لا يدخل ضمن مجالات الفجوات النوعية، حيث يقتصر هذا المجال علي الخصائص والقدرات المكتسبة من خلال الأنشطة المجتمعية والمشاركة في وضع وتنفيذ النظم والسياسات والآليات التي تكفل أداء هذه الأنشطة في إطار أهداف المجتمع التي تصبو جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والتكنولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أن تباين الخصائص البيولوجية للذكور والإناث يجب ألا يتخذ متكأ لتبرير واستمرار أي فجوات نوعية في الخصائص والقدرات المكتسبة من خلال الأنشطة المجتمعية ولا في المشاركة في اتخاذ القرارات سواء المتعلقة بتلك الأنشطة أو بكافة جوانب الحياة المجتمعية عامة، فمثلا تلقى العلم والتعلم، والقدرة علي العمل والإنجاز في معظم المجالات، والقدرة علي استيعاب القضايا ومناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها كلها تعد من الأمور التي لا تتوقف علي كون الإنسان ذكراً أم أنثي (الجزيرى، ١٩٩٦).

فجوة النوع الاجتماعي في التعليم علي المستوي العالمي:

حاولت الدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحسين أوضاع المرأة في كل المجالات ومساواتها بالرجل، فبالنسبة لفجوة التعليم يلاحظ تضاعف أعداد الإناث الملتحقات بالمدارس في الفئة العمرية (٦ – ١١ سنه) في جنوب أسيا، والصحراء الأفريقية، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط عما كانت عليه خلال الفترة الماضية (World Bank, 2001, P3) . حيث بلغت نسبة الملتحقات في دولة بنين ٣٤,١% بمتوسط فجوة نوعية تقدر بنحو ١٨% عام ١٩٩٦ ، أما نسبة الملتحقات في الهند فقد بلغت ٦١,٩% بمتوسط فجوة نوعية قدرها ١٤,٣% عام ١٩٩٣ ، وفي مصر بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم الأساسي عام ١٩٩٦ حوالي ٧٩,٢% بمتوسط فجوة نوعية قدرها ٩,٩% (Filmer, 1999, P. 2).

وفيما يتعلق بالفجوة النوعية بالتعليم الثانوي في الدول الفقيرة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بلغت ٥,٤% مقابل ١١,٦% للذكور الملتحقين بالتعليم الثانوي، أما في الدول الغنية فقد بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم الثانوي نحو ٥٠,٨% في مقابل ٥٧,٩% من الملتحقين بالتعليم الثانوي من الذكور. ومن ثم يمكن القول أن الفجوة النوعية تزداد اتساعا كلما زاد فقر الدولة (Dollar, 1999, P. 5).

فجوة النوع الاجتماعي في التعليم علي المستوي المحلي :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) إلى نسب الملتحقين بالتعليم في الفئة العمرية (٦ – ٢٤ سنه) في جمهورية مصر العربية حسب النوع ومحل الإقامة، حيث يلاحظ من الجدول أن هناك تباينات بين نسب الالتحاق بالتعليم وفقا لمحل الإقامة لمختلف الفئات العمرية وإن كانت تزداد حده تباينها في الفئة العمرية (١٦ – ٢٠ سنه) حيث تبلغ نسبة التحاقها بالتعليم في المحافظات الحضرية نحو ٦٠,٢%، تنخفض لتصل إلى ٤٣,٧% في محافظات الوجه البحري، ويتوالى الانخفاض لتصل إلى ٤٠,٦% في محافظات الحدود، وتبلغ حدها الأدنى ٤٠,٣% في محافظات الوجه القبلي. كما يتضح من الجدول التباينات الموجودة بين ريف وحضر محافظات الجمهورية بصفة عامة، وعلي وجه الخصوص بين ريف وحضر محافظات الوجه القبلي لمختلف الفئات العمرية. كما يلاحظ أن التباينات في معدلات الالتحاق بالتعليم حسب محل الإقامة تبدو أكثر وضوحا بين الإناث عنها بين الذكور في جميع الفئات العمرية، حيث يتبين أن معدلات الالتحاق بالتعليم أقل بين الإناث اللاتي يقمن في ريف الوجه القبلي، تليها الإناث اللاتي يقمن في محافظات الحدود، ثم اللاتي يقمن في محافظات الوجه البحري، بينما تزداد معدلات التحاق الإناث بالتعليم في المحافظات الحضرية مقارنة بباقي محافظات الجمهورية (المسح السكاني الصحي، ٢٠٠٠، ص ٢٠).

وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر عام ٢٠٠٣ إلى أن مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) للإناث كنسبة من الذكور عام ٢٠٠١ بلغ ٦٣,٤ وتتباين هذه النسبة بين حضر وريف الجمهورية حيث تبلغ ٧٥,٣، ٤٨,٢ علي الترتيب، كما يلاحظ التفاوتات الواضحة بين محافظات الجمهورية حيث تبلغ أقصاها (٧٨,١) بالمحافظات الحضرية تنخفض لتصل إلى (٦٣,٠) بمحافظات الوجه البحري وتتوالى في الانخفاض لتصل إلى (٥٦,٢) بمحافظات الحدود وتصل حدها الأدنى (٥٢,٤) بمحافظات الوجه القبلي.

كما تشير بيانات التقرير إلى أن مؤشر القيد بالابتدائي للإناث كنسبة من الذكور عام ٢٠٠١ بلغ ٩٣,٢ وتتباين هذه النسبة بين محافظات الجمهورية حيث تبلغ أقصاها (٩٧,٨) بالمحافظات الحضرية تنخفض لتصل إلى (٩٦,٣) بمحافظات الوجه البحري وتتوالى في الانخفاض لتصل إلى (٩١,٩) بمحافظات الحدود وتصل حدها الأدنى (٨٨) بمحافظات الوجه القبلي. وقد بلغت نسبة القيد بالإعدادي للإناث كنسبة من الذكور عام ٢٠٠١ نحو ٩١,٩ وتتباين هذه النسبة بين محافظات الجمهورية حيث تبلغ أقصاها (١٠٠,٩) بالمحافظات الحضرية تنخفض لتصل إلى (٩٦,٣) بمحافظات الوجه البحري وتتوالى في الانخفاض لتصل إلى (٨٤,٢) بمحافظات الحدود وتصل حدها الأدنى (٨٢,٨) بمحافظات الوجه القبلي. كما بلغت نسبة القيد بالثانوي للإناث كنسبة من الذكور عام ٢٠٠١ نحو ٩٤,٩ وتتباين هذه النسبة بين محافظات الجمهورية حيث تبلغ أقصاها (١١١,٩) بالمحافظات الحضرية وتصل (١٠٠,٢) بمحافظات الوجه البحري وتنخفض لتصل إلى (٨٤,٧) بمحافظات الحدود وتصل حدها الأدنى (٨٠,١) بمحافظات الوجه القبلي.

جدول رقم (١): نسبة أفراد الأسر المعيشية في فئة العمر ٦ – ٢٤ سنه طبقاً للعدد الفعلي للملتحقين حالياً بالمدرسة حسب الفئة العمرية، النوع، الإقامة (حضر، ريف)

الفئة العمرية	محل الإقامة								
	المحافظات الحضرية	وجه بحري			وجه قبلي		محافظات الحدود	الإجمالي
		جملة	ريف	حضر	جملة	حضر	ريف		
	ذكور								
٦ – ١٠	٨٨,٨	٨٩,٢	٨٩,٧	٨٩,٠	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٥,٥	٨٤,٦	٨٧,٦
١١ – ١٥	٨٦,٥	٨٤,٨	٨٥,٢	٨٤,٦	٨٥,٢	٨٨,٠	٨٤,٠	٨٦,٧	٨٥,٣
٦ – ١٥	٨٧,٥	٨٦,٨	٨٧,٣	٨٦,٦	٨٥,٤	٨٧,٢	٨٤,٨	٨٥,٦	٨٦,٣
١٦ – ٢٠	٦٣,٢	٤٨,٥	٥٨,١	٤٤,٩	٤٨,٩	٥٤,٤	٤٦,٦	٤٦,٨	٥١,٣
٢١ – ٢٤	٢٣,٠	١٤,٠	١٧,٨	١٢,٤	١٥,١	١٨,٩	١٢,٩	١٢,٨	١٦,٣
	إناث								
٦ – ١٠	٨٩,٠	٨٧,١	٩٠,٦	٨٥,٨	٧٨,٥	٩٠,٠	٧٤,٠	٧٩,٩	٨٣,٩
١١ – ١٥	٨٨,١	٨٢,٩	٩٣,٣	٧٩,٣	٦٩,٤	٨٧,٦	٦١,٦	٧٠,٥	٧٨,٢
٦ – ١٥	٨٨,٥	٨٤,٩	٩٢,٠	٨١,٤	٧٣,٨	٨٨,٧	٦٧,٦	٧٥,٠	٨٠,٩
١٦ – ٢٠	٥٧,٣	٣٨,٩	٥٥,٤	٣٢,٦	٣١,٨	٤٩,٩	٢٢,٩	٣٥,٨	٣٩,٧
٢١ – ٢٤	١٦,٢	٧,٨	١٢,٩	٥,٨	٨,٢	١٤,٧	٤,٨	٥,٤	٩,٦
	الإجمالي								
٦ – ١٠	٨٨,٩	٨٨,١	٩٠,٢	٨٧,٤	٨٢,٣	٨٨,١	٨٠,١	٨٢,٥	٨٥,٨
١١ – ١٥	٨٧,٣	٨٣,٩	٨٩,١	٨٢,١	٧٧,٤	٨٧,٨	٧٣,٠	٧٨,٩	٨١,٨
٦ – ١٥	٨٨,٠	٨٥,٩	٨٩,٦	٨٤,٦	٧٩,٨	٨٧,٩	٧٦,٥	٨٠,٧	٨٣,٧
١٦ – ٢٠	٦٠,٢	٤٣,٧	٥٦,٨	٣٨,٨	٤٠,٣	٥٢,٠	٣٤,٩	٤٠,٦	٤٥,٥
٢١ – ٢٤	١٩,٧	١٠,٨	١٥,٤	٩,٠	١١,٥	١٦,٨	٨,٧	٨,٨	١٢,٩

المصدر: المسح السكاني الصحي، مصر ٢٠٠٠.

في ضوء ما سبق عرضه، يمكن القول أن فجوة النوع الاجتماعي تزداد حدتها في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى وجود فجوات نوعية في التعليم من ناحية، والسياسات والبرامج الإرشادية من ناحية أخرى، فضلا عن العادات والتقاليد والقيم والأعباء الكثيرة التي تقع علي عاتق المرأة الريفية والتي تحد من مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والإرشادية أو اتخاذ القرارات.

فروض الدراسة

ترتبط فروض الدراسة الراهنة بتحقيق الهدف الثاني من أهدافها السابق الإشارة إليها، وفي ضوء تحديد أهم العوامل المؤثرة علي فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء السابق الإشارة إليها أمكن اشتقاق فرض عام واحد، وأربع وعشرون فرضاً إحصائيا.

الفرض العام الرئيسي:

تتأثر فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة (المتغير التابع) بتأثير المتغيرات المستقلة موضوع الدراسة ". ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق أربع وعشرون فرضاً إحصائيا بيانها علي النحو التالي:

الفروض الإحصائية (١ – ٢٣) :

وتختص هذه الفروض باختبار أثر العوامل المستقلة كل على حده على فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة وتشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها:

" لا تتأثر فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة معنويا بتأثير المتغيرات المستقلة التالية: عمر الزوجة، الحالة التعليمية للزوجة، الحالة العملية للزوجة، عمر الزوجة عند الزواج، المشاركة الاجتماعية الرسمية، عمر الزوج، الحالة التعليمية للزوج، المهنة الأساسية للزوج، عمر الزوج عند الزواج، المشاركة الاجتماعية الرسمية للزوج، الدخل الشهري للأسرة، عدد الأبناء الذكور، عدد الأبناء الإناث، إجمالي عدد الأبناء، متوسط عمر الأبناء، نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، كثافة المسكن، حالة

المسكن، حجم الحيازة الزراعية، حيازة الآلات الزراعية، حيازة الحيوانات المزرعية، وأخيرا ملكية الأجهزة الكهربائية ".

الفرض الإحصائي الرابع والعشرون:

ويختص باختبار الأثر المجمع للمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة علي فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء: "لا تتأثر فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة بالتأثير المتجمع للمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة".

الطريقة البحثية

أ – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة في تشخيص فجوة النوع الاجتماعي في التعليم في ثقافتين فرعيتين بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد وتحديد مدى تأثيرها علي تحقيق هدف الألفية المتعلق بتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي كمدخل لوضع مجموعة من البرامج المتكاملة للحد من الآثار السلبية المترتبة علي تلك الظاهرة.

ب – المجال الجغرافي للدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية على قريتي "الأحراز" مركز شبين القناطر – محافظة القليوبية، وقرية "اللواء صبيح" مركز الفرافرة – محافظة الوادي الجديد.

جـ – المجال البشرى لعينة الدارسة:

تم سحب عينتين عشوائيتين من الأسر الريفية من قريتي الدراسة السالفة الذكر بشرط أن تتوافر الشروط التالية: أن تكون الأسرة المعيشية تتكون من أب وأم مازالوا على قيد الحياة للتعرف على التباين في الآراء بين الوالدين، وأن يكون لديهم أبناء من الذكور والإناث حتى يمكن ملاحظة الفجوة النوعية، وأيضا ألا يتجاوز عمر الأم خمس وخمسون عاما لضمان مصداقية وحداثة البيانات والمعلومات التى ستدلى بها المبحوثة عند الإجابة على أسئلة الاستبيان بدلا من التحدث عن أحداث تاريخية من المحتمل تعرضها لعمليات التغيير الاجتماعي التى من شأنها تضليل واقع الدراسة.

وقد بلغ قوام عينة الدراسة من قرية الإحراز ١٥٠ أسرة تمثل حوالي ٥,١% من إجمالي عدد الأسر بالقرية البالغ عددها ٢٩٤٧ أسرة طبقا لتقديرات عام ٢٠٠١، وبلغ قوام عينة الدراسة من قرية اللواء صبيح ١٣٥ أسرة تمثل حوالي ٢٨,٨% من إجمالي عدد الأسر بالقرية البالغ عددها ٤٦٨ أسرة طبقا لتقديرات عام ٢٠٠١.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان بالمقابلة تضمنت العديد من الأسئلة منها ما يتعلق بقياس اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تعليم بناتهن (المتغير التابع)، ومنها ما يختص بالمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة، وقد تم عمل اختبار مبدئي للاستمارة علي عينة مكونة من (١٠) مفردات، وذلك لتصحيح وحدات الاستمارة إما بالحذف أو التعديل أو بإضافة وحدات أخرى تحقق انسجام الاستمارة ، وعقب وضع الاستمارة في صورتها النهائية بدأت مرحلة جمع البيانات، وقد استغرقت فترة الاختبار المبدئي وجمع البيانات الميدانية حوالي ثلاث شهور (يناير، وفبراير، ومارس) عام ٢٠٠٥.

نتائج الدراسة الميدانية

قبل استعراض نتائج الدراسة الميدانية يستلزم الأمر التنويه إلي كيفيه القياس الكمي لمتغيراتها التابعة والمستقلة.

أ – قياس المتغير التابع: فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء:

تم قياس هذا المتغير بحساب درجة تعليم الأبناء الذكور والأبناء الإناث (بعد استبعاد من هم دون سن السادسة)، حيث أعطيت قيما تتناسب والمستوى التعليمي لكل ابن من الأبناء، وبجمع قيم كل مجموعة – الأبناء الذكور والإناث –علي حده وقسمتها على عددها فوق سن السادسة وإيجاد الفرق بينهما تم الحصول على المؤشر الكمي لهذا المتغير.

ب – قياس المتغير التابع: فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات:

تم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة من العبارات بلغ عددها اثني عشر عبارة تعكس اتجاه عينة الدراسة (الأباء والأمهات) نحو تعليم بناتهم. وقد استخدم تصنيف (موافق/ محايد / غير موافق) لكل عبارة

من العبارات السابقة، وأعطيت القيم (٣)، (٢)، (١) لكل منها علي الترتيب. واعتبرت الدراسة حاصل جمع فروق استجابات عينة الدراسة من الآباء والأمهات علي العبارات السابقة مؤشرا كميا لقياس فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات.

جـ - قياس المتغيرات المستقلة:

[١] عمر الزوجة:

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر الزوجة كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٢] الحالة التعليمية للزوجة:

استخدم تصنيف (أمية / تقرأ ويكتب / ابتدائي / إعدادي / مؤهل متوسط / فوق المتوسط / عالي) حيث أعطيت القيم (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧) لكل منها علي الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٣] الحالة العملية للزوجة:

استخدم تصنيف (ربة منزل / تعمل بدون أجر / تعمل بالقطاع الخاص / تعمل بالحكومة أو القطاع العام) حيث أعطيت القيم (١)، (٢)، (٣)، (٤) لكل منها علي الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٤] عمر المبحوثة عند الزواج :

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر الزوجة عند الزواج كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٥] المشاركة الاجتماعية الرسمية للزوجة:

استخدم تصنيف (نعم / لا) للتعرف علي درجة مشاركة الزوجة في عضوية المنظمات الاجتماعية بالمجتمع المحلي، حيث أعطيت القيم (٢)، (١) لكل منها علي الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٦] عمر الزوج:

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر الزوج كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٧] الحالة التعليمية للزوج:

استخدم تصنيف (أمي / يقرأ ويكتب / ابتدائي / إعدادي / مؤهل متوسط / فوق المتوسط / عالي) علي النحو الموضح من قبل كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٨] المهنة الأساسية للزوج:

استخدم تصنيف المهن (غير قادر علي العمل لأسباب مرضية أو عجز / متعطل ويبحث عن عمل / يعمل بالقطاع الخاص لدي الغير / يعمل بالحكومة أو القطاع العام / يعمل بمشروع خاص به) وأعطيت القيم (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥) قرين كل منها علي الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٩] عمر الزوج عند الزواج :

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر الزوج عند الزواج كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٠] المشاركة الاجتماعية الرسمية للزوج:

استخدم تصنيف (نعم / لا) للتعرف علي درجة مشاركة الزوج في عضوية المنظمات الاجتماعية بالمجتمع المحلي، حيث أعطيت القيم (٢)، (١) لكل منها علي الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١١] الدخل الشهري للأسرة :

استخدم الدخل الشهري للأسرة بالجنيه (مجموع ما يتكسبه الأفراد العاملين بالأسرة في الشهر سواء من مهن أساسية أو إضافية) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٢] عدد الأبناء الذكور:

استخدم عدد الأبناء الذكور كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٣] عدد الأبناء الإناث:

استخدم عدد الأبناء الإناث كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٤] إجمالي عدد الأبناء:

استخدم إجمالي عدد الأبناء كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٥] متوسط عمر الأبناء :

استخدم متوسط عمر الأبناء بالسنوات كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٦] نوع الأسرة :

استخدم تصنيف (أسرة بسيطة / أسرة مركبة) حيث أعطيت القيم (١)، (٢) لكل منهما علي الترتيب وذلك كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٧] عدد أفراد الأسرة :
استخدم عدد أفراد الأسرة المقيمين بمسكن المبحوثة بصفة دائمة كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٨] كثافة المسكن:
تم حساب كثافة المسكن بقسمة عدد أفراد الأسرة المقيمين إقامة دائمة علي عدد غرف المنزل وذلك كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[١٩] حالة المسكن:
تم حساب حالة المسكن من خلال (ملكية المسكن / مادة البناء / نوع الأرضية / مادة الطلاء) وذلك كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٢٠] الحيازة الزراعية للأسرة:
استخدمت الحيازة الزراعية المملوكة للأسرة بالقيراط كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٢١] حيازة الآلات الزراعية:
استخدمت الحيازة الآلية المملوكة للأسرة ، بعد توزيعها علي ثلاث فئات تشمل الفئة الأولي "الحائزين للجرارات والمحاريث " وتم ترجيحها بضرب عددها في (٣)، وتضم الفئة الثانية "الحائزين لآلات الحصاد والدراس" وتم ترجيحها بضرب عددها في (٢)، وتمثل الفئة الثالثة "الحائزين لموتور الري أو الرش " كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٢٢] حيازة الحيوانات المزرعية:
استخدمت الحيازة الحيوانية المملوكة للأسرة، بعد توزيعها علي ثلاث فئات تشمل الفئة الأولي "الحائزين للأبقار والجاموس " وتم ترجيحها بضرب عددها في (٣)، وتضم الفئة الثانية "الحائزين للعجول والجمال" وتم ترجيحها بضرب عددها في (٢)، وتمثل الفئة الثالثة "الحائزين للأغنام والماعز " كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[٢٣] ملكية الأجهزة الكهربائية:
استخدم عدد الأجهزة المنزلية المملوكة للأسرة، بعد توزيعها علي ثلاث فئات تشمل الفئة الأولي (الثلاجة/ الفيديو) وتم ترجيحها بضرب عددها في (٣)، وتضم الفئة الثانية (التليفزيون / الغسالة) وتم ترجيحها بضرب عددها في (٢)، وتمثل الفئة الثالثة (البوتاجاز/ السخان / المروحة / التسجيل) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

وتشير نتائج الجدول رقم (١) بالملحق إلى معالم قياس المتغيرات المستقلة من حيث المدى الفعلي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتوزيع عينة الدراسة علي ثلاث فئات متساوية الطول ومتدرجة تصاعديا إلى أعلي وفقا لاستجاباتهم.

الهدف الأول:

اختص الهدف الأول للدراسة بعقد مقارنة بين المستوي التعليمي للأبناء الذكور والإناث بعينة الدراسة من جهة، وبين محافظتي القليوبية والوادي الجديد من جهة ثانية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢) أن المدى الفعلي لعدد سنوات التعليم للأبناء الذكور والإناث لعينة الدراسة قد تراوح بين (٠ – ١٦ سنه) بمتوسط حسابي للأبناء الذكور بلغ ٥,٦٧ سنه وانحراف معياري ٤,٠٩ سنه، في حين بلغ المتوسط الحسابي للأبناء الإناث ٤,٧٢ سنه بانحراف معياري قدره ٣,٦٦ سنه. وبتصنيف عينتي الدراسة وفقا للمدى الفعلي لمؤشر عدد سنوات تعليم الأبناء إلي ثلاث فئات متدرجة تصاعديا إلى أعلى وتوزيع عينة الدراسة عليها تبين أن الفئة ذات المستوي التعليمي المنخفض (٠ – ٥ سنه) يقع بها نحو ٥٤,٧%، ٦٦,٧% من إجمالي الأبناء الذكور والإناث بالعينة علي الترتيب، أما الفئة ذات المستوي التعليمي المتوسط (٥ – ٩ سنه) فتمثل نحو ٢٦,٧%، ٢٠% من إجمالي الأبناء الذكور والإناث بالعينة علي الترتيب، في حين يلاحظ أن الفئة ذات المستوي التعليمي المرتفع (٩ – ١٦ سنه) يقع بها نحو ١٨,٦%، ١٣,٣% من إجمالي الأبناء الذكور والإناث بالعينة علي الترتيب.

جدول رقم (٢) توزيع عينتي الدراسة وفقا للدرجات المعبرة عن المستوي التعليمي للأبناء الذكوروالإناث بمحافظتي الدراسة

المستوي التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	منخفض ٠ – ٥		متوسط ٥ – ٩		مرتفع ٩ – ١٦	
عينة الدراسة			عدد	%	عدد	%	عدد	%
قرية الأحراز:								
– الذكور	٦,٦٥	٤,٢٤	٦٩	٤٦,٠	٤٢	٢٨,٠	٣٩	٢٦,٠
– الإناث	٥,٤٣	٣,٨٦	٩١	٦٠,٧	٣٤	٢٢,٧	٢٥	١٦,٧
قرية اللواء صبيح:								
– الذكور	٤,٥٨	٣,٦٢	٨٧	٦٤,٤	٣٤	٢٥,٢	١٤	١٠,٤
– الإناث	٣,٩٤	٣,٢٧	٩٩	٧٣,٣	٢٣	١٧,٠	١٣	٩,٦
إجمالي العينة								
– الذكور	٥,٦٧	٤,٠٩	١٥٦	٥٤,٧	٧٦	٢٦,٧	٥٣	١٨,٦
– الإناث	٤,٧٢	٣,٦٦	١٩٠	٦٦,٧	٥٧	٢٠,٠	٣٨	١٣,٣

المصدر : عينة الدراسة.

وتبين نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (٢) أن متوسط عدد سنوات التعليم للأبناء الذكور بقرية الأحراز بمحافظة القليوبية بلغ ٦,٦٥ سنه بانحراف معياري قدره ٤,٢٤ سنه، في حين بلغ متوسط عدد سنوات التعليم للأبناء الإناث بنفس القرية ٥,٤٣ سنه بانحراف معياري قدره ٣,٨٦ سنه. وللتعرف علي معنوية الفروق بين متوسطي العينتين تم استخدام اختبار (T) للعينات المرتبطة، حيث تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت ٣,٧٥ وهي معنوية علي المستوي الاحتمالي ٠,٠١ ومن ثم يمكن القول بمعنوية الفروق بين متوسطي العينتين.

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن المستوي التعليمي للأبناء الذكور والإناث بمحافظة القليوبية

المتغيرات	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	مستوي المعنوية
المستوي التعليمي للأبناء	١,٢٢	٣,٩٨	٣,٧٥	١٤٩	٠,٠٠١

المصدر : عينة الدراسة

كما تشير نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (٢) أن متوسط عدد سنوات التعليم للأبناء الذكور بقرية اللواء صبيح بمحافظة الوادي الجديد بلغ ٤,٥٨ سنه بانحراف معياري قدره ٣,٦٢ سنه، في حين بلغ متوسط عدد سنوات التعليم للأبناء الإناث بنفس القرية ٣,٩٤ سنه بانحراف معياري قدره ٣,٢٧ سنه. وللتعرف علي معنوية الفرق بين متوسطي العينتين تم استخدام اختبار (T) للعينات المرتبطة، حيث تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت ٢,٤٨ وهي معنوية علي المستوي الاحتمالي ٠,٠٥ ومن ثم يمكن القول بمعنوية الفروق بين متوسطي العينتين.

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن المستوي التعليمي للأبناء الذكور والإناث بمحافظة الوادي الجديد

المتغيرات	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	مستوي المعنوية
المستوي التعليمي للأبناء	٠,٦٥	٣,٠٣	٢,٤٨	١٣٤	٠,٠١

المصدر : عينة الدراسة

الهدف الثاني :

اختص الهدف الثاني للدراسة بتحديد فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء الذكور والإناث بعينة الدراسة (متوسط تعليم الأبناء الذكور – متوسط تعليم الأبناء الإناث)، وتحديد العوامل المؤثرة

علي تلك الفجوة. وتشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٥) أن المدى الفعلي لحجم فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء الذكور والإناث بعينة الدراسة تراوحت بين حد أدنى قدره (-٧) درجة وحد أعلى قدره (١٦) درجة بمتوسط حسابي بلغ ٤,٩٥ درجة وانحراف معياري قدره ٣,٥٧ درجة. وبتصنيف مفردات عينة الدراسة وفقا للمدى الفعلي لمؤشر فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء الذكور والإناث إلي ثلاث فئات متدرجة تصاعديا إلى أعلى وتوزيع عينة الدراسة عليها تبين أن الفئة الأولي [(-٧) – (صفر)] تمثل نحو ٢٠,٧% من إجمالي عينة الدراسة، وتمثل الفئة الثانية [(٠,١) – (٥)] نحو ٦٣,٢% من إجمالي العينة، في حين يلاحظ أن الفئة الثالثة (٥,١ – ١٦) يقع بها نحو ١٦,١% من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (٥) توزيع عينتي الدراسة وفقا لفجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء الذكور والإناث

عينة الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئات					
			(-٧) – (صفر)		(٠,١) – (٥)		(٥,١) – (١٦)	
			عدد	%	عدد	%	عدد	%
قرية الأحراز:	٥,٢٢	٣,٩٨	٤٣	٢٨,٧	٧٨	٥٢,٠	٢٩	١٩,٣
قرية اللواء صبيح:	٤,٦٥	٣,٠٣	١٦	١١,٩	١٠٢	٧٥,٦	١٧	١٢,٦
إجمالي العينة	٤,٩٥	٣,٥٧	٥٩	٢٠,٧	١٨٠	٦٣,٢	٤٦	١٦,١

المصدر : عينة الدراسة

وللتعرف علي مدى اختلاف فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء بين قريتي الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (٦) أن نسبة "F" المحسوبة بلغت ١,٨٤ وهي غير معنوية عند أي مستوي احتمالي.

جدول رقم (٦) نتائج تحليل التباين لفجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء بقريتي الدراسة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط مربعات الانحرافات	نسبة "F"
بين المجموعات	٢٣,٣٩	١	٢٣,٣٩	
داخل المجموعات	٣٥٩١,٥٥	٢٨٣	١٢,٦٩	١,٨٤
التباين الكلي	٣٦١٤,٩٤	٢٨٤		

المصدر : الدراسة الميدانية

في ضوء ما سبق يمكن القول بعدم وجود فروق معنوية لفجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء بين قريتي الأحراز واللواء صبيح بمحافظتي القليوبية والوادي الجديد محل الدراسة.

ولاختبار صحة الفروض الإحصائية لبيان أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع (فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء) باستخدام نموذج (محرم & وبركات، ١٩٨٧) لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحجم الفجوة (في حالتي التأثير المستقل والمتجمع للمتغيرات) أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٧) تأثر حجم فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء (معنويا) لعينة الدراسة بتأثير درجة المتغيرات التالية: إجمالي عدد الأبناء، وكثافة المسكن، وعمر الزوجة، وعمر الزوج. حيث تشرح هذه العوامل ٢٦,٣%، ٢٣,٥%، ٢٢,٧%، ٢٢,٦% لكل منها علي الترتيب (بفرض استقلال تأثير كل منها) وتليها في الأهمية بقيه المتغيرات الموضحة بالجدول.

وقد ثبتت معنوية العلاقة بين حجم فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة والمتغيرات المستقلة التالية: عمر الزوجة (الفرض رقم ١)، والحالة العملية للزوجة (الفرض رقم ٣)، وعمر الزوج (الفرض رقم ٦)، والحالة التعليمية للزوج (الفرض رقم ٧)، والمهنة الأساسية للزوج (الفرض رقم ٨)، والدخل الشهري للأسرة (الفرض رقم ١١)، وإجمالي عدد الأبناء (الفرض رقم ١٤)، وكثافة المسكن (الفرض رقم ١٨)، وحالة المسكن (الفرض رقم ١٩)، وملكية الأجهزة الكهربائية (الفرض رقم ٢٣) علي المستوي الاحتمالي ٠,٠١ .

وهو ما يعني قبول الفروض الصفرية (٢، ٤، ٥، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢) ورفض الفروض البديلة لها.

ولاختبار صحة الفرض الإحصائي الرابع والعشرون أوضحت النتائج أن المتغيرات المستقلة جميعها تشرح نحو ٣٦,٣% من التباين في حجم فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات، حيث كانت قوة العلاقة الاقترانية " T^2 " تعادل ٠,٣٦٣ وقد ثبتت معنوية النموذج علي المستوي الاحتمالي ٠,٠١، ويعني ما سبق أن النسبة الباقية وقدرها ٦٣,٧% يمكن عزوها إلي متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى رفض الفرض الصفري المتجمع وقبول البديل في حدود المتغيرات التي ثبتت تأثيرها معنويا والسابق الإشارة إليها.

جدول رقم (٧) العوامل المؤثرة علي فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بمستوي تعليم الأبناء لعينة الدراسة

رقم الفرض	العامل	قيمة X^2 المحسوبة	درجات الحرية	قوة العلاقة الاقترانية	الترتيب
١	عمر الزوجة	٢٥,٤**	٤	٠,٢٢٧	٣
٣	الحالة العملية للزوجة	١٧,٥**	٤	٠,١٨٨	١٠
٦	عمر الزوج	٢٥,٢**	٤	٠,٢٢٦	٤
٧	الحالة التعليمية للزوج	٢١,١**	٤	٠,٢٠٧	٧
٨	المهنة الأساسية للزوج	٢٢,٢**	٤	٠,٢١٢	٦
١١	الدخل الشهري للأسرة	١٧,٨**	٤	٠,١٩٠	٩
١٤	إجمالي عدد الأبناء	٣٤,١**	٤	٠,٢٦٣	١
١٨	كثافة المسكن	٢٧,٢**	٤	٠,٢٣٥	٢
١٩	حالة المسكن	١٨,٩**	٤	٠,١٩٦	٨
٢٣	ملكية الأجهزة الكهربائية	٢٥,٠**	٤	٠,٢٢٥	٥
	الإجمالي	٢٣٤,٤	٤٤	٠,٣٦٣	–

** معنوي علي المستوي الاحتمالي ٠,٠١

المصدر : الدراسة الميدانية

الهدف الثالث :

اختص الهدف الثالث للدراسة بعقد مقارنة بين اتجاه الآباء والأمهات نحو تعليم بناتهن بعينة الدراسة من جهة، وبين قريتي الدراسة من جهة ثانية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٨) أن المدى النظري للدرجات المعبرة عن اتجاه الآباء والأمهات نحو تعليم بناتهم لعينة الدراسة قد تراوح بين حد أدنى قدره ١٢ درجة وحد أعلى قدره ٣٦ درجة بمتوسط حسابي لعينة الآباء قدره ٢٧,٧ درجة وانحراف معياري بلغ ٦,٤٢ درجة، في حين بلغ المتوسط الحسابي لعينة الأمهات ٢٧,٦ درجة بانحراف معياري بلغ ٦,٣٤ درجة. وبتصنيف المبحوثين بعينتي الدراسة وفقا للمدى النظري لمؤشر الاتجاه نحو تعليم البنات إلي ثلاث فئات متساوية الطول ومتدرجة تصاعديا إلى أعلى وتوزيع عينة الدراسة عليها يتبين أن الفئة ذات الاتجاه المنخفض (١٢ – ٢٠ درجة) يقع بها نحو ٩,٥%، ٩,١% من إجمالي عينتي الآباء والأمهات علي الترتيب، أما الفئة ذات الاتجاه المتوسط (٢٠ – ٢٨ درجة) فتمثل نحو ٤٣,٢% لكل من عينتي الآباء والأمهات، في حين يلاحظ أن الفئة ذات الاتجاه المرتفع (٢٨ – ٣٦ درجة) يقع بها نحو ٤٧,٤%، ٤٧,٧% من إجمالي عينتي الآباء والأمهات علي الترتيب.

جدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة وفقا للدرجات المعبرة عن الاتجاه نحو تعليم البنات

مؤشر الاتجاه / عينة الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	منخفض ١٢ - ٢٠		متوسط ٢٠ - ٢٨		مرتفع ٢٨ - ٣٦	
			عدد	%	عدد	%	عدد	%
قرية الأحراز:								
- عينة الأباء	٢٨,٩	٥,٦١	٥	٣,٣	٦١	٤٠,٧	٨٤	٥٦,٠
- عينة الأمهات	٢٨,٨	٥,٥٤	٥	٣,٣	٦٣	٤٢,٠	٨٢	٥٤,٧
قرية اللواء صبيح:								
- عينة الأباء	٢٦,٤	٧,٠٠	٢٢	١٦,٣	٦٢	٤٥,٩	٥١	٣٧,٨
- عينة الأمهات	٢٦,٣	٦,٩١	٢١	١٥,٦	٦٠	٤٤,٤	٥٤	٤٠,٠
إجمالي العينة								
- عينة الأباء	٢٧,٧	٦,٤٢	٢٧	٩,٥	١٢٣	٤٣,٢	١٣٥	٤٧,٤
- عينة الأمهات	٢٧,٦	٦,٣٤	٢٦	٩,١	١٢٣	٤٣,٢	١٣٦	٤٧,٧

المصدر : عينة الدراسة

وللتعرف علي مدى اختلاف فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات بقريتي الدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (٩) أن نسبة "F" المحسوبة بلغت ٠,٠٦ وهي غير معنوية عند أي مستوي احتمالي.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين حجم فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالاتجاه نحو تعليم البنات بقريتي الدراسة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط مربعات الانحرافات	نسبة "F"
بين المجموعات	٠,٦٣	١	٠,٦٣	
داخل المجموعات	٣٢٣١,٠٠	٢٨٣	١١,٤٢	٠,٠٦
التباين الكلي	٣٢,٣١,٦٣	٢٨٤		

المصدر : الدراسة الميدانية

المناقشة العامة للنتائج

بالنظر للثقافة علي أنها تغير في قيم الأشياء نجد أن آثارها تنعكس علي الإنتاج الأدبي والفلسفي والفكري عامة، ومن ثم يتبدل العنصر الثقافي ويتغير بفعل عوامل كثيرة في المجتمع منها القيم، وذلك لأن نظرة أفراد المجتمع إلي قيم الأشياء تتغير تبعا لتغير ثقافتهم. ويؤدي الانتشار الثقافي نتيجة لتقدم وسائل الاتصال الفكرية إلى كثير من التغيرات في نظم المجتمع وأفكار أفراده، والتي ينعكس أثرها علي البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائف أنساقه.

وقد ساهمت سياسات التوظف التي انتهجتها الحكومة خلال فترة الستينيات بربط التوظف في المصالح الحكومية والقطاع العام بالحصول علي مؤهل عالي أو علي الأقل مؤهل متوسط في ارتفاع نسبة السكان (١٥ سنه فأكثر) الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلي لتصل إلى ٢٩,٣% علي مستوي الجمهورية وفقا لتقديرات عام ٢٠٠١، وعلي مستوي محافظة القليوبية بلغت النسبة ٢٩,٥% من إجمالي سكان المحافظة (١٥ سنه فأكثر) في نفس العام، أما علي مستوي محافظة الوادي الجديد فقد بلغت ٣٨,٨% من إجمالي سكان المحافظة (١٥ سنه فأكثر) وفقا لتقديرات عام ٢٠٠١.

وجدير بالملاحظة أن نسبة الاستيعاب لجميع المراحل التعليمية بمحافظة الوادي الجديد عام ٢٠٠٤ بلغت ١٠٠%، وقد بلغت نسبة الإناث في التعليم العام عام ٢٠٠٤ نحو ٤٧,٣% (محافظة الوادي الجديد، ٢٠٠٥).

كما ترتب علي الهجرة الدورية لأبناء الوادي الجديد احتكاكهم بثقافات خارجية بالمجتمعات التي يهاجرون إليها، والتي كان لها أكبر الأثر في تغير الكثير من عناصر ثقافتهم المحلية. ويشير (السيسي، والحسانين محمد، ص ص ٨٠-٨١) أن نسبة المهاجرين للمقيمين بالواحات الداخلة لا تقل عن ١ : ٥ فلكل بيت في الواحات الداخلة فرد أو فردان في المهجر. ويقسم أهل كل بيت الهجرة فيما بينهم، فلكل فرد يقيم في

المهجر عامين، يعود بعدهما مخلفاً وراءه أنوار المدينة ليستقر في أعماق الصحراء. مرسلا بأخيه أو أحد أفراد بيته، ممن عليه الدور، ليقيم عامين آخرين، ثم يبادل المهاجر غيره وهكذا.

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية يمكن القول أن فجوة النوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم تعد من الظواهر العامة بالمجتمع المصري وأن اختلاف الخصوصية الثقافية لمجتمعي الدراسة ليس من العوامل المسئولة عن فجوة النوع الاجتماعي في التعليم.

المراجع

أبو زيد، أحمد، ١٩٦٥، " البناء الاجتماعي "، الجزء الأول، المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

الجزيري، مشيرة، ١٩٩٦، "عدم المساواة في النوع والسلوك الديموجرافي في مصر"، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠٠١ ، " وضع الرجل والمرأة عام ٢٠٠١ "، مركز دراسات وبحوث السكان، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٨ ، " النتائج النهائية لتعداد السكان بجمهورية مصر العربية ، تعداد ١٩٩٦ ، إجمالي الجمهورية – الجزء الأول،مرجع رقم١١٠٢ /١٩٩٨ / أ م ن.

الزناتي، فاطمة & آن واي، ٢٠٠١، " مصر – المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠ "، المجلس القومي للسكان، وزارة الصحة والسكان، يناير ٢٠٠١.

السيسي، أيمن & الحسانين محمد، (بدون تاريخ)، " الوادي الجديد – الإنسان والأسطورة والتنمية "، المؤسسة العربية للثقافة والعلوم.

الشربيني، نازلي، ١٩٩٩، " التوعية القانونية وأثرها علي المرأة والأسرة والمجتمع – خبرات وتجارب بعض التطبيقات العملية "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقع المرأة المصرية خمس سنوات من التحديات والإنجازات ٩٤ – ١٩٩٩، الإسكندرية.

المجلس القومي للمرأة، (بدون تاريخ)، " تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية (المؤشرات الديموجرافية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار، العنف ضد المرأة)، المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي & معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ٢٠٠٣، " مصر – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، التنمية المحلية بالمشاركة "، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

عبد المقصود، بهجت محمد، ٢٠٠٢، " الفجوة النوعية وتحسين فعالية الإرشاد الزراعي في مجال المرأة الريفية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السادس للإرشاد الزراعي وتنمية المرأة الريفية، المركز الدولي للزراعة، القاهرة، ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٢.

"محافظة الوادي الجديد – إنجازات في سطور "، دار الدفاع للصحافة والنشر.

محرم ، إبراهيم سعد الدين & محمد محمود بركات (دكاترة) ، ١٩٨٧ ، " التكيف الاجتماعي للمهاجرين إلي الريف – دراسة حالة في قرية مصرية " ، المؤتمر القومي الثاني عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، جامعة عين شمس.

Beals, L. Ralph, 1965, An Introduction to Anthropology, the Macmillan Company, New York, Third Edition.

Dollar, David and Roberto Gatti, 1999, Gender inequality, income, and growth: are good times good for women? World Bank, Washington, D.C., USA.

Filmer, Dean, 1999, The Structure of Social Disparities in Education: Gender and wealth, World Bank, Washington, D.C., USA.

Nordskog, John Eric, 1960, Social Chang, Inc, Toronto, London, New York.

UNIFEM, 2001, The Concept of Gender, Unifem, New York, USA.

UNIFEM, 2000, Gender and Development, Unifem, New York, USA.

World Bank, 2001, Engendering Development: through gender equality in rights, resources, and voices, World Bank, Washington, D.C., USA.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30 (6), June, 2005

GENDER EQUALITY AS ONE OF THE DEVELOPMENT GOALS IN THE THIRD CENTURY
A COMPARATIVE STUDY BETWEEN TOW SUBCULTURES IN KALYOUBIA AND NEW VALLEY GOVERNORATES

Brakat, M. M.; M. A. Yehia and Jassant I. Rehan
Rural Sociology and Agric. Extension Dept., Faculty of Agric., Ain Shams Univ., Cairo, Egypt.

ABSTRACT

The recent study aims to identify the degree of gender equality in education between tow subcultures in Kalyoubia and New Valley governorates.

To accomplish the study objectives, tow samples were drown randomly from the rural households in " El-Ahraz " village – Shbeen El-Kanater district – Kalyoubia governorate and " El-Loaa Sobih " village – El-Farafra district - New Valley governorate. The sample size drawn from " El-Ahraz " village was 150 households representing 5.1% of total 2947 households in the village according to estimations of year 2001. Also sample size drawn from "El-Loaa Sobih " village was 135 households representing 28.8% of total 468 households in the village according to estimations of year 2001.

The results revealed the presence of a gender gap between the education level of sons and daughters in both " El-Ahraz " and "El-Loaa Sobih " villages. T-test calculated was 3.75, 2.48 respectively and it was significant at confidence level 0.01, analysis of variance was used to determine the sample differences between the gender gap in education of sons and daughters. F-test calculated was 1.84 and it was insignificant at any confidence level.

Also analysis of variance was used to recognize the differences in gender gap concerning parents attitude towards girls' education, F-test calculated was 0.06 and it was insignificant at any confidence level.

Therefore, gender gap concerning education is one of the characteristics of the rural Egyptian society rather than the specialization of culture of the samples.